



أبناء الضالع ولحج

نعم للانتخابات لا للاحكام



المشترك
والرهانات
الخاسرة...!!

صلاح أحمد العجبي

■ الالتزام بالتدابير الوطنية من قبل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني دليل نضج وحرص ديمقراطي والتزام واع لهذه الأحزاب والتنظيمات السياسية وكل منظمات المجتمع المدني، ويأتي هذا الاستشعار بالمسؤولية بعد أن اتضحت الصورة تماماً بما تمارسه أحزاب اللقاء المشترك من ماطلة في الحوار وتآزيم وتسويق دون الولوج الجدي إلى جوهر قضايا الحوار مع المؤتمر الشعبي العام وبعد أن ضاقت بهم المقامات والقاعات وهم يعملون على تميع الوقت ومضي أكثر من ألف ساعة وأكثر من ألف جلسة حوار دون نتيجة تذكر.. فبرغم كل ذلك مايزال المؤتمر الشعبي العام يمد يده للحوار وأبقى باب الحوار مفتوحاً إلى يوم ٢٧ أبريل ٢٠١١ وما بعد ذلك، وذلك على قاعدة الثوابت الوطنية ومن موقع المسؤولية والحرص على حاضر اليمن ومستقبل أجياله القادمة.

لهذا اتخذ المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه خطوات غاية في الأهمية وتسندتها منظمات المجتمع المدني وكافة القوى والفعاليات الحية وأبناء المجتمع اليمني كافة مؤكداً بذلك أن النهج الديمقراطي الذي لا حيد عنه والمؤثر بالتوابت الوطنية التي ينبغي أن تحترم من قبل الجميع وتكون أساس التلاقي بما يرسخ التجربة الديمقراطية في بلادنا والتي تقوم على ممارسة وإجراء الانتخابات النيابية في وقتها المحدد.

من هذا المنطلق نشدد على أهمية الربط بين المسؤولية تجاه الوطن والالتزام بالتوابت الوطنية وبدونه فإن بديل الحوار الذي تعرقل بسبب تسويقات المشترك لن يكون الالتزام بتطبيق القانون والنظام العقلي بحدود كل من تسول له نفسه الوصول باليمن إلى مرحلة الفراغ الدستوري أو الإضرار بالوطن ومصالح أبنائه والإخلال بأمنه واستقراره وعرقلة مسيرته التنموية، وهذه المحاولات التي يراهن عليها المشترك وشركاؤه هي رهانات خاسرة لا محالة ومن يستقري رؤى وآراء النخب المثقفة والواعية في مختلف تكوينات المجتمع اليمني يلمس مساندة القوية، ومباركتها وتأييدها للأحداث لتلك الخطوات التي أقدم عليها المؤتمر الشعبي العام وكتلتة البرلمانية بإقرار قانون الانتخابات وتعديلاته وكذلك إقرار قائمة القضاة الذي اختير منهم تسعة قضاة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وصدور لهم قرار جمهوري وبكل تأكيد ستبني خطوات لاحقة.

وامام هذه الخطوات الوطنية فإن تلك النزاع والهذيان الصادر عن قيادات المشترك إلا دليل الخسارة المبكرة لها في تعطيل الانتخابات التي مهما مارست صخبها إعلامياً مضاعفاً فلن يكون له تأثير في الميدان، والأمارت التنافس الشريف الذي هو جوهر الديمقراطية وعنوانها الأبرز وما التوافق إلا حالة استثنائية، يريدنا المشترك أن تكون «القاعدة» والتنافس هو الاستثناء غير المحبب لديهم.. ولا يسعنا إلا أن نبارك للمؤتمر وحلفائه نجاح هاتين الخطوتين، خطوات الثقة والأمل ولا عزاء للمتأخرين عن الوصول إلى ساحة التنافس. □

■ إجماع شعبي من مختلف مديريات محافظات «صعدة - الضالع - أبين - لحج» للمضي صوب الاستحقاق .. وإحقاق الحق ودحض الباطل والأباطيل التي يروج لها أحزاب

أبناء أبين: الشعب لن يفرض بح

لا يعبر إلا عن استمالة أفراد هم القاعدة السند المسلح للمشارك وهي دعوة هدفها الأول الابتزاز السياسي ومحاولة لخطط الأوراق بما يؤكد إفلاس المشترك ورؤاه المخيبة، كما أنها دعوة تؤكد فشل المشترك ومحاولة إملاء توجهاته وشروطه الجنونية عبر الضغط بورقة الشعار، ونرى فيها -

حقيقة - تصرفاً لا يحمل أية دلالة سوى تشجيع قلة قليلة على القيام بأعمال على النظام والقانون والستور.. ولعلنا لا نستغرب ذلك الموقف من المشترك الذي مد ذراعيه ويمدحها للخارجين على النظام والقانون والساعين إلى زعزعة الأمن والاستقرار وان كان من شيء يؤكد فإنا نقول إن أحزاب اللقاء المشترك المعارض، عليهم أن يعرفوا حجمهم، وحقيقة نستغرب الأمية وطول الحوار الذي الشارح من أجل هدف واحد وغاية خبيثة وهي إقلاق السكينة العامة والتعدي على المصالح العامة والخاصة وترجيع الأمنين وبيث القوضي، ولعلي أرى أن المشترك بدعوتهم تلك يؤكد مدى غياب حسه الوطني.. وأكد السعدي أن الوعي الوطني مترسخ لدى المواطنين ولن يندفعوا أبداً لدعوة غير مسؤولة كهذه، خصوصاً وأن المواطنين في كل محافظات الوطن يتطلعون إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم ٢٧ من أبريل ٢٠١١ م، فعدم إجراء ذلك الاستحقاق في موعده يقود الوطن إلى فراغ دستوري.



أين: مصطفى الياغي

عبرت عدد من الشخصيات الاجتماعية والتربوية والسياسية في محافظة أبين عن ارتياحهم وترحيبهم بالتوجهات الوطنية والديمقراطية نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم 27 أبريل 2011م باعتبار هذا التوجه توجهها دستورياً وطنياً وديمقراطياً.. كما عبرت تلك الشخصيات عن بالغ أسفها واستنكارها واستغرابها من التصرفات اللا مسؤولة وردة الفعل من قبل أحزاب اللقاء المشترك التي وإن عبرت عن شيء فهي إنما تعبر عن إفلاس حقيقي وموقف سلبي من قبل تلك الأحزاب! □

أين: مصطفى الياغي

عوض الكازمي - مودية: يجب الاحتكام لصناديق الاقتراع

□ في البداية تحدث الأخ عوض عبدالله الكازمي - من الشخصيات الاجتماعية في مديرية مودية - قائلاً: نحن مع إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وأن قاطعت أحزاب المشترك الانتخابات فهي لأنها تعلم مسبقاً أنها خاسرة لا محالة، أما تحريض المشترك وتحريض الشارع للفوضى فهذا توجه سخيف ولا مسؤول ولا يعبر إلا عن فكر ضيق وأفق سلبي وإنهزامي ولن تحقق تلك الأحزاب مبتغايا لأنها لا تمتلك - أصلاً - قاعدة شعبية، وكنا نأمل من هذه الأحزاب أن تشارك في الانتخابات وتحتمل إلى صناديق الاقتراع بدلاً من الدعوة الهيجية التي دعت إليها والتي تؤكد بأنها دعوة تخالف النظام والقانون والدستور، وهي دعوة موجبة لقلّة قليلة خارجة على النظام والقانون.. ونحن نطالب قيادات أحزاب المشترك التي تغليب مصلحة الوطن على مصالحها الضيقة واحترام الإرادة الشعبية، التوافق إلى إجراء الاستحقاقات الدستورية والشعبية، وأنحاز جميع أبناء الوطن إلى المشاركة الفاعلة والوطنية هذا الاستحقاق الدستوري والوطني..

□ أما الأخ سالم علي السعدي - شخصية تربوية من أبناء مديرية يافع - رصد فقد تحدث قائلاً: - تشكل اللجنة العليا للانتخابات والتصويت على قانون الانتخابات والتوجه إلى إجراء الانتخابات في ٢٧ أبريل ٢٠١١ م كلها إجراءات قانونية دستورية وتصوب وفق ما تم الاتفاق عليه بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك كتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩ م ومحضر ١٧ يوليو ٢٠١٠ م، وأضاف: إننا نستغرب من

مديرية يافع - سرار تحدث قائلاً: ما دعا إليه المشترك

بأنها تمثل أحزاب معيثة فالיום هي محايدة ومن القضاء وإجراء الانتخابات في موعدها لعدم حرمان اليمن من ديمقراطيتها التي هي هدفنا السامي وناشد الأخ الرئيس بمعالجة الفساد القائم من أجل إنجاح الانتخابات النيابية التي ستنتقل في شهر أبريل عام ٢٠١١ م.

□ الأستاذ / أحمد علي المطري أكد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها لأن فيها مصلحة المواطن نحو التغيير من أجل معالجة السلبات

والبحث عن الإيجابيات لما يخدم البلاد، وأضاف كان ينبغي على الأخوة في اللقاء المشترك استثمار الحوار لإيجاد الحلول المناسبة والخروج من أجل إخراج البلاد من الأزمة السياسية بدلاً من استغلاله في المناكفة والتعليق والعودة وهكذا حتى آزر الوقت، وأنه كان الاختلاف حول لجنة الانتخابات في اليوم محايدة من القضاء وليست من الأحزاب هذا قرار صائب وفي محله وأنه من الضروري إجراء الانتخابات في موعدها كاستحقاق دستوري وديمقراطي.

□ لطريقة إلا الحوار الشيوخ / منثني علي بن علي - قرية ذي حران قال: أنه مع قرار إجراء الانتخابات في موعدها في شهر أبريل وإن كانت هناك اختلافات مع ما قدمه المؤتمر لهم من خدمات ومنجزات ومكاسب خدمية وتنموية لامست كافة احتياجاتهم المختلفة..

□ انقلاب على التوابت ويضيف الداودي: أن ما تطلقه الأحزاب للقضاء المشترك من تهديدات إنما يهدف إلى تعطيل الانتخابات البرلمانية القادمة هو انقلاب على التوابت

شخصيات سياسية أبناء لحج يرفضون

تأتي الانتخابات البرلمانية القادمة في 27 أبريل 2011م بعد أن حققت بلادنا نجاحات ملموسة على الصعيد البرلماني خلال الفترة الماضية وبذلك استطاعت أن ترسي دعائم قوية للبناء الديمقراطي والانتخابي انعكاساً للخبرة والوعي الانتخابي الديمقراطي الذي يتحلى به جموع الناخبين في بلادنا كحق دستوري لهم في اختيار ممثلهم في عضوية البرلمان إلى جانب المحليات وانتخاب رئيس الجمهورية بصورة ديمقراطية حرة ومباشرة من قبل الشعب.. صحيفة «الميثاق» التقت عدداً من الشخصيات الاجتماعية والسياسية بمحافظة لحج.. واستطلعت آراءهم حول قرار المضي في الانتخابات النيابية القادمة.. فألى الحميلة:

لحج: وحيد الشاطري

□ إنجاح الانتخابات البرلمانية في ٢٧ أبريل ٢٠١١ م حتى تضمن اختيار مجلس نواب على أسس ومرجعية دستورية يواصل المسيرة البرلمانية ونجاحها والتي بدأت في أول انتخابات برلمانية عام ١٩٩٣م.

□ حق دستوري أما الأخ علي أحمد محمد مسيمن - عضو المجلس المحلي بمديرية تبين - فيقول: إن الانتخابات البرلمانية حق دستوري لجمامير شعبنا ولا يحق لأي كان الاعتراض على هذا الحق أو الغاؤه وما يمارسه اللقاء المشترك اليوم يتعارض مع الدستور والقانون والأجر بهم أن يحقوا القانون على بذل جهودهم في ممارسة حقهم الانتخابي الذي كلفه الدستور.. وأن يحكموا العقل ويضعوا مصلحة الوطن في المقدمة، فاللجوء إلى التوتير وتصعيد المشاكل سيؤدي إلى عواقب وخيمة لا تمت لمصلحة

□ في البداية يرى الأخ صلاح الداودي - رئيس المجلس المحلي بمديرية الحد بيافع - أن هذه الخطوة أفضل كافة مخططات أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم ومحاولة استغلال المؤتمر الشعبي العام لاستحواذ على هذه العملية.. وبلاشك فإنني أعبر عن ثقتي المطلقة بأن الانتخابات القادمة سيجري ولكنها سنعمل على نجاحها ونتمنى أن يحقق المؤتمر الشعبي العام الغالبية العظمى في البرلمان القادم فتفاعلاً من الناخبين مع ما قدمه المؤتمر لهم من خدمات ومنجزات ومكاسب خدمية وتنموية لامست كافة احتياجاتهم المختلفة..

□ ويضيف الداودي: أن ما تطلقه الأحزاب للقضاء المشترك من تهديدات إنما يهدف إلى تعطيل الانتخابات البرلمانية القادمة هو انقلاب على التوابت

أبناء الضالع: نحو الانتخابات سائرون

□ في إطار ما يعتمل اليوم في الساحة اليمنية من استعدادات وترتيبات دستورية وقانونية تتخذها الدولة لإجراء الاستحقاق الدستوري والمتمثل في الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في أبريل 2011م، إضافة إلى ما تسعى له أحزاب اللقاء المشترك من محاولة إجهاض وإفشال العملية الديمقراطية بوسانها وأساليبها الملثوية والمفضوثة للشعار اليمني. وازاء ذلك التفت الصحيفة بعدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والأكاديمية لتستطلع آراءها حول هذه الاستعدادات.. وفيما يلي الحميلة:

الضالع: محمد الشيعبي



د. سليم: إدارة الانتخابات من القضاء قرار صائب

العشوي: إجراء الانتخابات في موعدها سيتمج بداية للتغيير

المطري: مصلحة الوطن في الانتخابات

منثني: لا يجب ادخال البلاد في فراغ دستوري

تجنب الفراغ الأخ / عبده صالح العشوي عضو المجلس المحلي بمديرية الضالع قال: إن قرار فخامة الرئيس كان صائباً بإجراء الانتخابات في موعدها من أجل تجنب الوقوع في الفراغ الدستوري للبلاد، وأنا كلنا مع الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية الناجحة لليمن. وأضاف بدلاً من الإشكاليات التي كانت تبرز حول اللجان

□ في البداية تحدث الدكتور/ عبد الحميد سليم عن قرار المضي في الانتخابات البرلمانية بقوله إن قرار تعديل قانون الانتخابات قرار صائب لأنه من حق أي برلمان في العالم النظر في القانون وتعديله إذا كانت المصلحة العامة ومصلحة الوطن والشعب تستدعي ذلك وأنه ونظراً لمطاللة المشترك فالخيار الأمثل هو تعديل قانون الانتخابات. وأضاف بأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاء كان اختياراً مناسباً لأن القضاء هو الجهاز الفاعل للمواطن وهذا يسهم في ضمان انتخابات حرة ونزيهة.

أولويات النجاح ويؤكد عبد الحميد أن مثل هذه الخطوة ستكون أولويات النجاح الدستوري للبلاد، مبيناً بأنه من أجل التقيد بالحق الدستوري فمن الضروري إجراء الانتخابات في موعدها وعدم إدخال البلد في فراغ دستوري وأن فخامة الرئيس قد أعطى كافة الحلول أمام اللقاء المشترك لكن من أجل مصلحة المواطن في نيله الحق الدستوري لابد من إجراء الانتخابات في موعدها ونحن نقف من إقدام الرئيس على خطوة كهذه ستكون إيجابية بالنسبة لليمن وللأحزاب والمواطن والعملية الديمقراطية.